

التمكين — محاضرة "أمارتيا سين"

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

لندن، ٦ يونيو ٢٠١٤

مساء الخير. أشعر بسعادة غامرة لوجودي في هذه القلعة الفكرية لتكريم واحد من أعظم الشخصيات الفكرية في العصر الحالي. وأود أن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى البروفسور "كريغ كالهون" لكلمات التقديم الكريمة التي أدلى بها — وأعلم أن البروفسور كالهون من الشخصيات الرائدة في تخصصه، وقيادي بارز في كلية لندن للاقتصاد.

وتُعد كلية لندن للاقتصاد واحدة من أبرز جامعات العالم، فقد تخرج منها ٣٤ من قادة العالم و١٦ عالما من الحائزين على جائزة نوبل.

ومن الحائزين على جائزة نوبل، أخص بالذكر الاقتصادي اللامع "أمارتيا سين". فليس هناك سوى قلة من الاقتصاديين حاليا يمكن أن يضاويه في إنجازاته — من تعقيدات حسابات الخيار الاجتماعي إلى رقي تأملات فلسفة الأخلاق؛ فاستطاع أن يجمع بين الدقة النظرية المتعمقة وصدق الانشغال بأحوال الفقراء والمهمشين.

فقد أدرك "أمارتيا" دائما أن القضايا الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بقضيتي العدالة والمساواة. وهو في ذلك ينتهج منهج كبار المفكرين الاقتصاديين السابقين.

واليوم، يتساءل المتخصصون في هذا المجال، وخاصة بعد الأزمة العالمية، عن نفس تلك المسائل التي أمضى "أمارتيا" حياته بالكامل يتأمل فيها. وكان بمثابة المتنبي، وأصبح جديرا بأن نطلق عليه اسم ضمير الاقتصاد.

وأود هذا المساء أن أحدثكم عن موضوع يقع عند نقطة التلاقي بين العدالة والمساواة — وهو التمكين. فالتمكين يتعلق بالفرص الاقتصادية، أي قدرة المرء على اختيار مساره في الحياة بحرية وفقا لما لديه من مواهب وقدرات متميزة. والتمكين يتلخص في القضاء على العقبات التي تحول دون الازدهار الإنساني الحقيقي.

وأود أن أتناول ثلاثة مستويات مختلفة من التمكين:

- أولاً، تمكين الأفراد – وما يعنيه بالنسبة للسياسات الاقتصادية.
- ثانياً، المطلب اللازم للمساعدة في تمكين الأفراد – أي تمكين المؤسسات.
- ثالثاً، المطلب اللازم بالتالي لمساعدة الاقتصادات الوطنية على الازدهار – أي تمكين العمل المشترك.

تمكين الأفراد

اسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن تمكين الأفراد. هناك بطبيعة الحال عقبات كثيرة أمام هذا التمكين. وسوف أتناول اثنتين منها — العقبات القائمة على تفاوتات الدخل، والعقبات القائمة على التفاوتات بين الجنسين.

تفاوتات الدخل

وسأبدأ بتفاوتات الدخل: فقد شهدت السنوات الأخيرة اتساعاً كبيراً في الفجوة بين الأثرياء والفقراء، على مختلف المستويات. ففي كثير من بلدان العالم، نجد أن الأثرياء حالياً يحصلون على حصة أكبر من المكاسب مقارنة بأي وقت مضى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وربما نكون قد تجنبنا "كساداً كبيراً" ثانياً، لكننا لم نتجنب "عصراً مُذهّباً" ثانياً.

ففي الوقت الذي تحقق فيه مناطق مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء تقدماً اقتصادياً كبيراً، فإن حجر العثرة المتمثل في عدم المساواة لا يزال يعيق زخم هذا التقدم.

والآن، أعلم ما يمكن أن يقوله "أمارتيا سين" في هذا الشأن. فسوف يكون من رأيه أنه ينبغي لنا تجاوز التفكير في عدم المساواة في الدخل وأن ننشغل بالتفاوتات الأوسع نطاقاً — مثل التفاوتات في الصحة والتعليم والبطالة والاستبعاد الاجتماعي.

وهذه نقطة بالغة الأهمية. ولا شك أن مساهمة البروفسور سين في هذا المجال خطوة رائدة حقاً. فقد عكف لعدة عقود على صياغة منهج لقياس عدم المساواة بحيث يعتمد بدرجة أقل على الدخل وبدرجة أكبر على القدرات. ويقرر هذا المنهج مميزات الناس حسب قدرتهم على القيام بالأمر التي يشعرون بتقديرها. ويتلخص في إعطاء كل فرد الوسيلة التي تكفل له الحياة الكريمة.

ومع ذلك أرى أن هناك علاقة وثيقة بين التجسيد الحديث لعدم المساواة والمفاهيم الأوسع نطاقاً المتعلقة بالفرص المتاحة.

ففي المجتمعات التي يزداد فيها عدم المساواة، يفتقر كثير من المواطنين للأدوات الأساسية لتحقيق التقدم — أي التغذية السليمة، والرعاية الصحية، والتعليم، والمهارات، والتمويل. وقد تنشأ عن ذلك حلقة مفرغة من الشعور بعدم الأمان الاقتصادي واضطرار المواطنين إلى تقليص استثماراتهم في اكتساب المهارات والتعليم. وكما قال "أندرو هالدين"، من بنك إنجلترا المركزي، ذات مرة، "إن الفقر يرهق العقول بقدر ما يرهق الجيوب".

وفي المجتمعات التي يزداد فيها عدم المساواة، نلاحظ أيضا انخفاض درجة الرضا بين الناس. ونلاحظ انخفاض القدرة على التنقل بين الطبقات الاجتماعية عبر الأجيال.

والنتيجة النهائية هي أن فرط عدم المساواة قد يعيق تمكين الأفراد. ولا غرابة أنه يعيق أيضا النمو الاقتصادي القابل للاستمرار — وهذه هي النتيجة التي خلص إليها أحد البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي مؤخرا.

وهذا هو سبب ثقتي بأن السياسات التي تهدف إلى التقليل من فرط عدم المساواة في الدخل هي سياسات رابحة في كل الحالات — فإذا ما تم اختيارها وضبطها بعناية، يمكنها أن تحفز التمكين والتقدم الاقتصادي. ويكفي أن نفكر في سياسات مثل تعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم، والسياسات التفاعلية في سوق العمل، وتوفير المزايا لمن هم على رأس العمل.

واسمحوا لي بكلمة هنا عن التعليم، الذي لا يزال عاملا بالغ الأهمية من عوامل التمكين. ففي عالم يتسم بعدم المساواة بشدة، يتعين علينا إتاحة فرص التعليم للجميع.

وأود أن أشير هنا إلى أن الصندوق يشارك في هذه الحركة. فقد أعدنا، بالتعاون مع مؤسسة شريكة غير هادفة للربح، برنامجا تدريبيا عبر شبكة الإنترنت لتدريب المسؤولين الحكوميين — وفتحنا الباب أيضا لمشاركة الجمهور. وتعزز كثافة هذه الدورات الدراسية المفتوحة عبر الإنترنت أن تعزز من فرص اكتساب المعرفة والمهارات في المجالات التي يتميز فيها الصندوق بالفعالية — ومن ثم فإنها تتيح الفرصة لتمكين الناس بالارتقاء بإدراكهم للسياسات والقرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياتهم وزيادة مشاركتهم فيها.

التفاوتات بين الجنسين

أنتقل الآن إلى الحديث عن العقبة الثانية أمام التمكين — أي التفاوتات بين الجنسين، وهي قضية قريبة إلى قلبي — وإلى قلب البروفسور سين أيضا، أعلم هذا.

فالمرأة، في أنحاء العالم، لا تتقاضى إلا ثلاثة أرباع ما يتقاضاه الرجل من أجر مقابل العمل، حتى إذا شغلت نفس الوظيفة وكانت تتمتع بنفس المستوى التعليمي. وهي ممثلة بأقل مما يجب في القطاع الرسمي لسوق العمل وبأكثر مما يجب في القطاع غير الرسمي. وتقضي المرأة أكثر من ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية — وأربعة أضعاف ذلك في رعاية الأطفال. وهي تشكل ٧٠% من مجموع المليار نسمة من سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، وهي أول من يجرفها طوفان الأزمة الاقتصادية.

والمرأة مستبعدة أيضا من المراكز القيادية في العمل، حيث يبدو نوع الجنس أكثر تأثيرا من المؤهلات. وعندما تبلغ القمة، فمن الأرجح أن يتم فصلها.

وخلاصة الأمر أن المرأة لا تستغل طاقاتها بالكامل، وتتقاضى أجراً أقل مما يجب، ولا تحظى بالتقدير الكافي، وتتعرض لسوء الاستغلال بدرجة كبيرة.

لا بد إذاً من تغيير هذا الوضع. نعم، إنها مسألة تتعلق بالعدالة، لكنها تتعلق أيضاً بأساسيات الاقتصاد.

وكان لأمارتيا سين دور ريادي في زيادة الوعي بهذه المسألة، فلفت الانتباه إلى فضيحة النساء "المفقودات" — أي النساء اللاتي كان من الممكن أن يكنَّ على قيد الحياة اليوم لو أنهن وُلدن ذكورا. فهن في عداد المفقودين بسبب زيادة الإهمال وقلة الاحترام — بما في ذلك من جراء سوء التغذية والرعاية الصحية.

وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد النساء المفقودات في العالم حالياً أكبر من عدد كل الرجال الذين قتلوا في كل حروب القرن العشرين مجتمعة.

وهذا أمر مدهش ومزعج. وهو حتماً من أهم قضايا العصر الحالي.

والحل، كما يراه أمارتيا منذ فترة طويلة، يتمثل في تعزيز صوتها وإمكاناتها في اتخاذ القرار — من خلال استقلالها وتمكينها.

فما الذي يعنيه هذا في الواقع العملي؟ معنى هذا أنه يتعين التركيز على التعليم، وحقوق الملكية، وفرص العمل خارج إطار المنزل.

ومرة أخرى، فإن الأمر يتلخص في التعليم. فتعليم المرأة يعود بالنفع على المجتمع بأسره. وتشير أدلة كثيرة إلى أن المرأة أكثر إيثارا — فقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن المرأة تنفق ما يصل إلى ٩٠% من دخلها على الصحة والتعليم، مقابل نسبة ٣٠-٤٠% للرجل.

وينطبق الأمر نفسه على مشاركة المرأة الاقتصادية. فالمرأة هي أكبر متعدي الطلب الكلي، حيث تساهم بأكثر من ٧٠% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي. ومن شأن القضاء على الفجوات بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية أن يؤدي إلى تحقيق قفزات كبيرة في نصيب الفرد من الدخل، لا سيما في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — ٢٧% — وجنوب آسيا — ٢٣%.

وهذا هو السبب وراء توصية الصندوق المستمرة بتطبيق سياسات تعزز من مشاركة المرأة في بلدان مثل كوريا واليابان، حيث لا تزال مشاركة المرأة غير مؤثرة بالقدر الكافي.

ولا توجد طرق مختصرة أساسا نحو اقتصاد نابض بالنشاط — فلا بد من بناء الاقتصاد من القاعدة إلى القمة، بدءا بتمكين كل فرد فيه.

تمكين المؤسسات

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية في حديثي — وهي تمكين المؤسسات. فبينما يسعى الناس لتحقيق إمكاناتهم، فإن هذا السعي ليس بمعزل عن بقية المجتمع. فهم يخوضون في أدغال كثيفة من المؤسسات وممارسات الحوكمة الممتدة عبر الاقتصاد.

وتتسم هذه المؤسسات بالأهمية، فعلى حسب تصميمها يمكن أن تكون عوناً أو عائقاً، أو حافزاً على التقدم أو قيلاً محكماً. وتقوم المؤسسات الرشيدة على مبادئ المساءلة والشفافية والحياد. وتسمح بسهولة التمكين عن طريق جعل النجاح متوقفاً على الكفاءة وليس على العلاقات الشخصية، على المشاركة وليس المحسوبية — بمد يد مانحة وليس قبضة مانعة.

وأود أن أذكر هذا المساء مجموعة محدودة من المؤسسات — المؤسسات التي تسهم مباشرة في الرفاهية الاقتصادية بتوفير الأطر القوية لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية والإشراف على القطاع المالي. فبدون المؤسسات الرشيدة التي تعمل في هذه المجالات، وبدون الأشخاص القديرين القائمين عليها، لافترقت هذه السياسات إلى الفعالية، ولانقطعت السبل المؤدية إلى التمكين.

وأقتبس من كلمات أمارتيا سين، "إذا أردنا تحسين الإمكانيات، علينا بتحسين القدرات".

واسمحوا لي أن أحدثكم عن صندوق النقد الدولي في هذا السياق. فأنتم تعلمون على الأرجح أن المهمة المنوطة بالصندوق تتمثل في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي.

وقد يغيب عن الأذهان أنه من بين الطرق الأساسية لتنفيذ هذه المهمة مساعدة البلدان على تصميم المؤسسات وبنائها وتقويتها. ومن خلال المساعدة الفنية والتدريب، نعمل كقناة عالمية لتبادل المعرفة والخبرات.

وببساطة، نحن نساعد البلدان حتى تتمكن من مساعدة نفسها — وهذا هو جوهر التمكين.

ويوجه عام، نحن نكرس رُبع ميزانيتنا لبناء القدرات. فمنذ عام ٢٠٠٨، قدمنا التدريب لمعظم بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلداً، كما قدمنا المساعدة الفنية إلى ٩٠% منها. وتحصل البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط على ثلثي ما نَقَمه من مساعدات فنية ونصف ما نَقَمه من تدريب.

وينصب تركيزنا بصفة خاصة على اللبانات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي — أي على مجالات مثل تطوير النظم الضريبية، وتحسين إدارة الأموال العامة، وتقوية الإشراف على القطاع المالي، والارتقاء بجودة الإحصاءات الاقتصادية.

وبطبيعة الحال، لا يعمل الصندوق بمفرده في هذا الشأن. فهناك كثير من المؤسسات الأخرى — بما في ذلك مؤسستنا الشقيقة، البنك الدولي — تبذل جهداً رائعاً في هذا المجال، بمساعدة المواطنين على نحو يحترم قدراتهم. وبفضل التمويل السخي الذي نحصل عليه من المانحين نتمكن من تنفيذ جانب كبير من عملنا.

أمثلة فُطرية

لكن بدلاً من الحديث في العموميات. اسمحوا لي أن أطرح أمامكم صورة واضحة وحية لما نقوم به فعليا على أرض الواقع.

ولنبدأ بميانمار، ثالث أكبر البلدان المتلقية للمساعدة الفنية. وميانمار في الوقت الحالي تمر بمرحلة صعبة بعد خمسين عاماً من العزلة، وعقود من التباعد والانعزالية عندما كانت فرص التعليم محدودة، والجامعات مفرغة من مضمونها، والسفر مقيدا.

وحتى وقت قريب، كان اندماج الاقتصاد في العالم ككل ضعيفا. فالبنك المركزي كان تابعا لوزارة المالية. وكانت عملية إعداد الميزانية عتيقة ومعالجة معظم البيانات تتم يدويا.

وبالتعاون مع جهات مانحة أخرى، تصافرت جهودنا مع ميانمار وساعدناها لكي تخطو أولى هذه الخطوات الحاسمة — بإنشاء بنك مركزي مستقل، وإلغاء القيود على الصرف، وإنشاء سوق فعالة للنقد الأجنبي.

ونقدم حاليا المساعدة لميانمار في المجالات الأساسية مثل الإدارة الضريبية، والإشراف على القطاع المالي، والإحصاءات الاقتصادية.

ولا تقتصر مساعدتنا لميانمار على تحقيق الصحة فحسب، بل لكي تزخر بالطاقة والديناميكية. وقد رأيت ذلك بنفسى على أرض الواقع عندما كنت هناك في شهر ديسمبر الماضي. وقد ترددت على مسامعي نفس العبارة من كل من التقيت بهم — بما فيهم السياسية الرائعة "أون سان سو تشي": لا بد من توفير الأساسيات للبلاد لتحقيق النهضة الاقتصادية.

وقد أدركوا جميعا أهمية تعزيز الإيرادات الضريبية — التي لا تتجاوز حاليا ٧% من إجمالي الناتج المحلي — لتعبئة الأموال للإنفاق الضروري على الصحة والتعليم والبنية التحتية. وأدركوا جميعا الحاجة لبناء قطاع مالي حديث، حتى يستطيع المواطنون تمكين أنفسهم من خلال فرص الحصول على الائتمان — بما في ذلك النساء والمواطنين في المناطق الريفية.

وقد ركزت في حديثي اليوم على ميانمار بسبب مرحلة الصحة الفريدة التي تمر بها. غير أن هناك قصصا مماثلة في بلدان أخرى كثيرة يمكن أن أطرحها أمامكم.

ففي كمبوديا، على سبيل المثال، نساهم في وضع إطار قانوني لاستعادة الثقة في النظام المالي. فالتراث الإرهابي الذي خلفه نظام الخمير الحمر تضمن التدمير الشامل للنظام المصرفي في البلاد — حيث كان الناس يحتفظون بأموالهم تحت الأسرة بدلا من إيداعها في البنوك. غير أن كمبوديا حاليا بحاجة إلى ازدهار القطاع المالي لكي تحقق التنمية الريفية والتمكين. وبوسعنا الآن أن نرى النتائج: فمنذ عقد من الزمن، كانت البنوك معدومة تقريبا في المناطق الريفية؛ واليوم أصبحت شائعة.

ولننظر إلى كوسوفو، التي نالت استقلالها وخرجت من دائرة الصراع منذ فترة ليست بالبعيدة. وخلال فترة قصيرة أحرزت تقدما كبيرا في وضع الأسس لاقتصاد حديث قائم على السوق. ومن خلال المساعدة الفنية والتدريب العملي، أنشأت كوسوفو بنكا مركزيا جديدا تماما، وبعد أن كانت متلقية أصبحت الآن قادرة على العطاء — حيث تقوم بتدريب بنوك مركزية أخرى على التفاصيل العملية الدقيقة للسياسة النقدية.

ويمكن أن أحدثكم أيضا عن بيرو، وهي واحدة من أسرع اقتصادات العالم نموا. ورغم أن بيرو تحقق تقدما سريعا، فإن قدرتها على التحصيل الضريبي لا تزال متأخرة عن الركب — حيث يضيع خمس إيراداتها الضريبية عبر التحايل والتهرب الضريبي. وبفضل مساعدتنا، تعمل بيرو حاليا على تعزيز عملية التحصيل الضريبي وإدارة مواردها العامة. ويعني هذا أنها قادرة على زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية الفعالة مثل برنامج "جونتوس" — وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يكفل للأطفال الفقراء الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

ويمكن أن أحدثكم أيضا عن بلدان التحول العربي، حيث يسعى المواطنون لتمكين أنفسهم من خلال مبادئ أثبتت فعاليتها بمرور الزمن مثل إتاحة الفرص والحياد والكرامة. ونحن نساعد هذه البلدان على وضع الأسس الاقتصادية لمجتمعاتها الجديدة — في تلك المجالات الرئيسية مثل سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإصلاح النظام المالي، والسياسة النقدية، وأسواق رأس المال، والإحصاءات. ونحن نقدم هذه المساعدة على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال مركز المساعدة الفنية الإقليمية ومعهد للتدريب الإقليمي.

وكمثال أخير، اسمحو لي أن أحدثكم عن إفريقيا جنوب الصحراء. فقد عقدنا منذ أسبوع فقط مؤتمرا كبيرا في موزامبيق حول موضوع "نهضة إفريقيا" — الذي أقل ما يوصف به أنه واحد من أعظم قصص النجاح في العصر الحالي. فالعديد من البلدان الإفريقية يتمتع بنعمة الموارد الطبيعية، لكن هذه النعمة — كما نعلم تماما للأسف — يمكن أن تتحول إلى نقمة. لذا من الضروري وضع نظم قوية للمالية العامة من أجل إدارة إيرادات الموارد الطبيعية — لمصلحة الجيل الحالي والأجيال القادمة. وكان هذا هو الموضوع الرئيسي في المؤتمر، ونحن نقدم المساعدة في هذا المجال لبلدان مثل كينيا وموزامبيق وتنزانيا. وهناك جانب كبير من المساعدة العملية في إفريقيا يقدم من خلال مراكزنا الإقليمية الخمسة للمساعدة الفنية — في الغابون وغانا وكوت ديفوار وموريشيوس وتنزانيا.

هذه هي لمحة فقط حول دور الصندوق في بناء القدرات. والنقطة الأساسية هنا، حسب اعتقادي، واضحة، فتمكين الناس يعتمد بصفة أساسية على تمكين المؤسسات — والتي يجب أن تخضع لمبادئ المساءلة والشفافية والحياد.

وكلما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تعقيدا وتربطاً، سوف يتعين على المؤسسات — والقائمين عليها — مواكبة هذه التغيرات. لذا سيقضي الأمر تمكين المؤسسات بصفة مستمرة في جميع بلداننا الأعضاء بمختلف أطرافها — وليس في البلدان الفقيرة فحسب.

تمكين العمل المشترك

اسمحو لي أن أنقل إلى النقطة الثالثة في حديثي هذا المساء — تمكين العمل المشترك. فتحديات اليوم ببساطة شديدة تتخذ طابعا عالميا متزايداً. ولا يعتمد تحقيق التمكين في الوقت الحاضر على ما يحدث في بلد بعينه فقط وإنما على ما يحدث في العالم أجمع.

وأنا أعلم أن هذه الرؤية لها صدى واسع في "كلية لندن للاقتصاد"، التي تتميز بالتواصل العالمي والعقلية العالمية بحق. وأرى ذلك واضحا أمامي في هذه القاعة.

ونحن نعيش في عالم أخذ في التقارب والتباعد في آن واحد. فهو أخذ في التقارب نتيجة شبكة الترابط الكثيف في مختلف مجالات اقتصادنا العالمي — في التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاتصالات. وهو أخذ في التباعد نتيجة تزايد انتشار القوة في أنحاء العالم — نحو مناطق جغرافية أكثر تنوعاً وأطراف معنية عالمية أكثر تنوعاً أيضاً، وعقلية أكثر قبلية.

وإذا لم نتوخ الحذر، فقد يؤدي هذا التوتر بين الاندماج والتجزؤ إلى انتشار أجواء من التردد والجمود وانعدام الأمن.

وفي نفس الوقت، يواجه الاقتصاد العالمي تهديدات ضخمة تحيط بقدرته على الاستمرار، وتؤثر علينا جميعا، بغض النظر عن البلد الذي نعيش فيه. فلننظر إلى ما يحيط بنا من تحولات ديمغرافية هائلة، ومخاطر تغير المناخ، وضغوط يولدها تزايد عدم المساواة، وتنمية الدول الهشة.

وحل مشكلات بهذا الحجم ليس ممكنا بالحلول الوطنية ولا بالأنماط الفكرية الإقليمية. فهي تقتضي الشعور بوحدة الهدف والمواطنة المشتركة. وتقتضي تنشيط الشعور بالعمل المشترك.

ومرة أخرى، نجد أن البروفسور سين لديه آراء قيمة في هذا الشأن. فهو يرى أن علينا الإقرار بالمسؤوليات المصاحبة للإنسانية التي تجمعنا. ويقول في هذا الشأن، "إن الرأي القائل بأننا غير ملزمين فعليا بأي شيء تجاه من لا يعيشون بجوارنا ... سيجعل حدود التزاماتنا ضيقة للغاية".

وهذا هو الخطر الذي يهدد اقتصادنا العالمي الحديث، فإذا ما أثرت السلامة خلف الأبواب المغلقة، أو أقمنا الجدران والحواجز، فإننا بذلك نبني العقبات أمام الفرص الاقتصادية المتاحة، عقبات أمام التمكين.

وبعبارة أخرى، إذا كان تعزيز الإمكانيات يعني تعزيز القدرات، فإنه يعني أيضا تعزيز التعاون.

وكما قال "تشارلز ديكنز" ذات مرة: "من يتعلم تحمل الصعاب، يرى الناس حول العالم إخوته".

وهذا مجال آخر أعتقد أن الصندوق بوسعه القيام بدور حيوي فيه. ونحن نقوم بهذا الدور في واقع الأمر منذ ٧٠ عاما — نتيجة تلك "اللحظة المشتركة" الملهمة التي أعقبت الحرب، عندما قدمت الدول الصالح العالمي على المصالح الضيقة، وراهننت على أن تمتد مزايا التعاون لتعم الجميع. وهذا رهان رابح دائما.

لقد تحدثت عن الدور الذي يقوم به الصندوق لمساعدة البلدان على بناء القدرات. غير أن الصندوق يقوم أيضا بدور حيوي كمنظم عالمي لجهود التعاون، فيجمع ١٨٨ بلدا لتبادل المعرفة فيما بينها، والتعاون على تحقيق غايات مشتركة، ومد يد العون لبعضها البعض عند الحاجة.

وقد أثبتت أدوات التعاون التي أنشئت خلال تلك السنوات الحاسمة أنه قوية بما يكفي لاجتياز اختبار الزمن. وينبغي المحافظة عليها وحمايتها. ويقتضي ذلك جعل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي مواكبة للعصر وممثلة لكل تفاصيل الواقع الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن. ونحن نعمل على تحقيق ذلك، ولم يكتمل إنجاز المهمة بعد!

ومع ذلك يتعين علينا أيضا بذل مزيد من الجهد — لتحقيق ما أسميه "روح جديدة للعمل المشترك" في القرن الحادي والعشرين. يجب أن تصبح روح العمل المشترك الجديدة أكثر إدماجا للجميع بحيث لا تقتصر على القوى الصاعدة في العالم فقط، وإنما أيضا الشبكات والتحالفات الآخذة في التوسع والتي أصبحت عميقة الجنور في نسيج الاقتصاد العالمي.

ويجب علينا أن نستثمر في هذا النوع من رأس المال الاجتماعي العالمي. يجب أن نطور هذه الرؤية للمجتمع المدني العالمي — مجتمع يتيح الفرصة لكل الأصوات، ويتقبل كل وجهات النظر العالمية الواسعة، ويعتمد رؤية صادقة طويلة الأجل. رؤية يفخر بها أمارتيا سين.

وبالاستعانة بمثل هذا الإطار، أعتقد أن المجتمع الدولي سيكون قادرا على إزالة العقبات وإتاحة الفرص: فيفسح المجال لازدهار الجميع — وتمكينهم.

خاتمة

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بعبارة حكيمة قالتها الكاتبة "شارلوت برونتي": "الحرية تمنحنا جناحيها ونجوم الأمل ترشدنا".

وهذا هو المعزى الحقيقي من التمكين الاقتصادي — الحرية والكرامة والفرص .

ويجب أن نبذل قصارانا لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم، حتى يتمكنوا من النهوض — من خلال سياسات تمكينية، ومؤسسات تمكينية، وطرائق تمكينية للتعاون الدولي.

وبينما نستعد للإبحار في هذا الاتجاه، فليس أفضل من أن نطلب من "أمارتيا سين" إرشادنا. فهو يبصر في هذه البحار منذ عقود. ويعرفها تماما. فهو من كان يفكر في الحلول منذ فترة طويلة حتى قبل أن يبدأ معظمنا في إدراك المشكلات.

شكرا جزيلًا.